كلمة ونص

ميشيل خياط

الدور الوطني للتعليم الإنتاجي

أضاءت جريدة «الوطن» السورية مؤخراً، وقائع ما جرى في اجتماع حول المعاهد التقنية والمدارس المهنية الفنية، ضم وزيري التربية والتعليم العالي ورئيسة اتحاد الطلبة. كان الموضوع الجوهري: الاستيعاب الجامعي...!!

قبل كلام كثير عن قانونين نصّا على تحويل المدارس المهنية والمعاهد المتوسطة التقنية إلى مراكز إنتاجية، وطرحت اقتراحات لإعادة النظر في سياسة القبول الجامعي في العام القادم على مرحلتين، الأولى سريعة وآنية، والثانية تحتاج إلى فترة طويلة لدعم هذا القطاع. (الوطن ١٣_٢_٢٠٢٤).

لقد صدر القانون ٣٨ قبل ثلاث سنوات، ونص على تحويل المدارس المهنية والفنية إلى مراكز إنتاجية ترفد الوطن بإنتاج مفيد، وتنمي مهارات الطلاب وتوفر لهم دخلاً مالياً مجزياً.

رفض المجلس الأعلى للتعليم التقني، المشرف على المعاهد المتوسطة، تطبيق القانون بحجة أن المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي (٢٤معهداً) لم تهيئ أوضاعها لتطبيق مثل هذا القانون.

وبعد مرور سنة صدر القانون ٣٩ الذي اقترحته وزارة التعليم العالي ليطبق على معاهدها ومعاهد وزارة التربية الأكثر عدداً. إذاً، منذ ٣ سنوات تم توفير الإطار التشريعي المتكامل لهذا المنعطف التعليمي والاقتصادي والمعيشي الكبير في سورية.

احتضن القانونان كل الملاحظات التي سجلت على محاولات تحويل تلك المدارس والمعاهد إلى مراكز إنتاجية منذ أواسط السبعينيات وحتى صدورهما في العامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

وعندما انعقد المؤتمر التربوي البحثي الأول في أيلول ٢٠١٩، كان الموضوع الأساسي فيه، تطوير النظرة إلى التعليم المهني والفني، وتحويل مؤسساته التعليمية إلى مراكز إنتاجية.

ولا يخفى على أحد أن سورية في أثناء الحرب الجائرة عليها وفي أعقاب هذه الحرب، وبعد تحرير ما يقرب من ٨٠ بالمئة من الأراضي السورية من براثن الإرهاب، كانت ولا تزال بحاجة إلى مراكز إنتاجية ترفد احتياجات شعبها بكثير من السلع والخدمات. لدينا (٤٦٠ مدرسة مهنية وفنية و١٧٤ معهداً متوسطاً لوزارتي التربية والتعليم العالي وعدة وزارات في سورية).

وهذا التحول لو تم على نطاق واسع خلال ثلاث سنوات لكان نجح في تغيير النظرة إلى التعليم المهني عبر تحسينه للوضع المالي للطلاب والمدربين والمدرسين والإداريين، ولكان وفر للناس خدمات حيوية مثل تصنيع وتركيب السخانات الشمسية والخلايا الكهروضوئية وإصلاح السيارات ميكانيكياً وكهربائياً وتصويجياً وصيانة البرادات والغسالات والمكيفات... إلخ. وطبعاً بأسعار رحيمة وعادلة.

ربّ ضارة نافعة. نجاح عدد كبير من الطلاب في الشهادة الثانوية في الصيف الماضي ٢٠٢٣ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢، لفت الانتباه مرة ثانية إلى التعليم المهني والفني بصفته الحل لتخفيف العبء عن الجامعات السورية الحكومية، تماماً مثلما حدث في العام ١٩٨٦.

وأعتقد أن هذا التوجه خاطئ:

ففي المرة الأولى ١٩٨٦ تم إجبار ٧٠ بالمئة من الناجحين إلى الصف العاشر، على التوجه إلى المدارس المهنية الفنية في وزارة التربية بدلاً من ٢٠ بالمئة تاريخياً، ما أدى إلى نسبة تسرب من تلك المدارس بلغت ٤٢ بالمئة ما أساء أيضاً لسمعة هذا التعليم وعمق النظرة الدونية إليه بصفته يستقبل حملة العلامات الأدنى في أغلب المحافظات السورية.

ممتاز، إن وزير التعليم العالي أولى مؤخراً القانون ٣٩ اهتماماً يستحقه، واشترك مع وزير التربية في البحث عن سبل لتفعيل القانون ٣٨.

وفي رأيي، إنه من الضروري أولاً التوسع في تحويل المدارس المهنية والمعاهد التقنية إلى مراكز إنتاجية حتى تصبح جاذبة للطلاب بشغف وحماسة وإقبال شديد، وبعد ذلك يستفاد منها في تقليص عدد خريجي الشهادة الثانوية العامة العلمي والأدبي.

ومثل هذا التوجه هو السليم والمطلوب وطنياً للمساهمة في حل الأزمة الاقتصادية وتخليص شريحة كبيرة من الطلاب وأهلهم ومدربيهم ومدرسيهم وإداريهم من الصعاب المعيشية المالية.

وفي رأيي أيضاً/ إن الحل لصعوبة الاستيعاب، يحتاج أولاً وقبل أي شيء آخر إلى توسيع الجامعات، إذ يجب أن نلاحظ أننا نزداد حالياً ٦٣٣٦١٦ مولوداً في السنة في المناطق السورية الآمنة فقط، حسب رقم موثوق نشرته جريدة «الوطن» مؤخراً، وأعتقد أن هذا الرقم هو ضعف رقم ما قبل الحرب بعد نجاح إجراءات تنظيم النسل.

وعليه فإن زيادة عدد الطلاب طبيعية واهم وسيلة لاحتضانها آنياً التوسع بفرص التعليم العالي لا تقليصها.

بطاقة خاصة تحدد المسموح لهم بالدخول إلى القاعات الامتحانية

المارديني لـ«الوطن»: كل من يسهل الغش في الامتحانات العامة سيحاسب ولو كان وزير التربية

محمود الصالح

أكد وزير التربية محمد عامر المارديني أهمية العملية الامتحانية التي تعتبر المرآة التي تعكس واقع العملية التربوية، وشدد على ضرورة تطبيق المرسوم ٤٢ الخاص بالعقوبات الامتحانية لغير الطلاب من الكوادر التربوية.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش الاجتماع الذي ترأسه بحضور معاونيه وعدد من المديرين المركزيين في الوزارة وشارك فيه مديرو التربية ورؤساء دوائر الامتحانات في المحافظات، بين وزير التربية أن الدورة الامتحانية القادمة ستشهد التزاماً بتطبيق المرسوم ٤٢، وتطبيق أقصى العقوبات بحق كل من يخالفه حتى لو كان وزير التربية إذا وجه بمساعدة أي طالب أو مخالفة الأنظمة الامتحانية.

وأشار إلى أنه سيكون هناك نظام تتبع للعملية الامتحانية على مدار الساعة ابتداء من غرفة العمليات المركزية في وزارة التربية وانتهاء بأبعد مركز امتحاني، مؤكداً أن الوزارة ستأخذ بعين الاعتبار الواقع الذي يفرض نفسه في بعض المناطق، واضعة نصب أعين الجميع مصلحة الطلاب والمحافظة على النظام الامتحاني من خلال اختيار رؤساء المراكز من المدرسين المشهود لهم بالكفاءة والسمعة الطيبة.

وذكر وزير التربية أن هناك لجنة في كل محافظة برئاسة مدير التربية مهمتها الإشراف على تطبيق المرسوم ٤٢ وإحالة كل من يخالف هذا المرسوم إلى القضاء، ليقوم بدوره بمحاسبة كل من تسبب أو سهل مخالفة نص المرسوم وأساء إلى العملية الامتحانية، وتم تنبيه مديري التربية بإبلاغ جميع الطلاب المشاركين في الامتحانات العامة بعدم السماح مطلقاً بإدخال أي من وسائل التكنولوجيا الحديثة وخاصة الموبايل، إضافة إلى منع دخول أي شخص إلى قاعة الامتحان غير المراقبين ورؤساء المراكز وأمناء سر المراكز، ومن يحمل بطاقة خاصة بدخول مراكز الامتحانات، ويمنع دخول المستخدمين إلى قاعات الامتحان تحت أي ذريعة كانت، وسيتم تحديد اليوم الأول من الامتحانات لدخول المحافظين وأمناء الفروع إلى بعض المراكز فقط.

وعن وجود كاميرات مراقبة أوضح وزير التربية أن هناك كاميرات مراقبة في بعض المراكز، وكذلك هناك قطع للاتصالات بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وفق برنامج تضعه الوزارة بالتنسيق مع الاتصالات.

وعن أسئلة الدورة القادمة بعد أن تقرر الاستمرار في النظام الامتحاني القائم أشار الوزير إلى أن هذا الأمر ستتم مناقشته في اجتماع قادم مع الموجهين الاختصاصيين والمعنيين بالمناهج في وزارة التربية.

> التربية تصدر نتائج مسابقة المدرسين بنجاح ١٣٤ متقدماً ٥٤ منهم إناث

من العمل الشعبي في صوران.. شراء باص لنقل الركاب وآلية لأعمال النظافة

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد العديد من أهالي مدينة صوران بريف حماة الشمالي لـ«الوطن»، أن مدينتهم بحاجة للمزيد من اهتمام الجهات المعنية، خاصة أن الأغلبية العظمى من أهلها عادوا إليها بعد أن حررها الجيش من الإرهاب، ليصل عددهم اليوم لنحو ٤٥ ألف نسمة، ويطالبون بتحسين واقعها الخدمي.

وأوضحوا أن بعض الطرقات الرئيسة والفرعية بحاجة لصيانة، وأنه من الضروري تخديم المدينة بشبكة الاتصالات الأرضية وزيادة عدد بوابات الإنترنت، ومعالجة ضعف شبكة الخليوي، وعدم وجود أطباء بشكل دائم في مستوصف صوران الصحي، وإصلاح أجهزة الإنارة المعطلة في شوارع المدينة والعمل على زيادة عددها، وإلزام جميع الباقين في مكان بيعهم في سوق الإثنين بالنظافة والعمل على زيادة الاهتمام بالسوق.

ومعالجة نقص الكوادر التعليمية في المدارس وخصوصاً المدرسين الاختصاصيين، ونقص المقاعد المدرسية، وترميم بعض المدارس التي تعرضت للإرهاب، والالتزام بتوزيع دور الخبز على المعتمدين وبشكل عادل، وتزويد السجل المدني بمادة المازوت لتخديم المواطنين، وتركيب مطبات على طريق صوران- طيبة الإمام بسبب الازدحام الشديد عليه، لمنع أصحاب الدراجات النارية من «تشبيب» دراجاتهم والحد من الحوادث.

من جانبه، بيَّنَ رئيس مجلس المدينة غازي زيدان لـ«الوطن»، أن العديد من منازل الأهالي بحاجة لأبواب وشبابيك، وأن طرقاً كثيرة بحاجة لصيانة، وقد تم تأهيل ٢٥ بالمئة من الشبكة الهاتفية، وقريباً سيتم تركيب ٢٠٠ خط، وهناك عقد مع شركة سيرتيل لتخديم القسم الشمالي من صوران بالهاتف الخليوي.

وأوضح زيدان أن مجلس المدينة وبعد عودة الأهالي إليها، نفذ العديد من الأعمال منها ترحيل الأنقاض من جميع شوارع المدينة والتعاون مع المنظمات الدولية ومديرية الخدمات الفنية بحماة، وتنفيذ ٣ مشروعات صرف صحي وهي: استبدال لخطوط قديمة معطلة بأقطار مختلفة وبطول ٥ كم، وصب أغطية ريكارات ومطريات متكسرة في الشوارع، وتخديم شوارع متفرقة بالصرف الصحي أيضاً، ومعالجة الاختناقات في خطوط أخرى وتسليكها، وفرش بعض شوارع المدينة بالبحص المكسر وترميم الحفر في «الانخفاسات» والشوارع الرئيسة بالمجبول الزفتي، ورش بعض الشوارع المفروشة بالبحص المكسر بمادة الإسفلت.

كما عمل مجلس المدينة على ترميم مبنى المحكمة عن طريق المجلس الشعبي وإعادة تفعيلها من أجل تخفيف العبء عن المواطنين، وترميم مبنى السجل المدني بالتعاون مع إحدى المنظمات الدولية، وكذلك مبنى دائرة البيطرة، ووضع خطة استملاك لشوارع المدينة وتجهيز المخططات ورش المنازل والشوارع بالمبيدات الحشرية بالتعاون مع مديرية الصحة والهلال الأحمر لمنع الانتشار الأمراض السارية، وتجهيز مبنى وحدة المياه بالتنسيق مع المحافظة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وترميم بعض المدارس بالتعاون مع المحافظة والمنظمات الدولية.

كما تم تركيب ١٦٠ نقطة ضوئية تعمل بالطاقة الشمسية في شوارع المدينة وإنارتها، وتخديم المدينة بالمياه عن طريق العمل الشعبي ومد خط معفي من التقنين بالتعاون مع المحافظة للآبار المغذية لصوران، وإيصال المياه للمنازل بعد انقطاع عدد سنوات وإصلاح خطوط مياه الشرب المعطلة في بعض الشوارع بالتعاون مع وحدة المياه.

ولفت زيدان إلى أن مجلس المدينة عمل على شراء باص لنقل الركاب على خط صوران – حماة من أجل تخديم المواطنين وذلك عن طريق العمل الشعبي، وشراء «تريكس» كبير من أجل أعمال النظافة وعن طريق العمل الشعبي أيضاً، ودراسة مخططات البنية التحتية للمنطقة الحرفية، ودراسة مشروع تخديم مغسل لمجلس المدينة بالمعدات اللازمة تمهيداً للاستثمار، والإعلان عن مشروع الخط الرديف للخط الرئيس للصرف الصحي بطول كيلومتر وقطر ٨٠ سم بالتنسيق مع الشركة العامة للصرف الصحي.

وأشار زيدان إلى أن مجلس المدينة يشرف على عمل المنظمات الدولية والتعاون معها على تنفيذ مشروعات خدمية، ودورات تعليمية ومهنية لتخديم المواطنين.

قريباً.. الفيزا الإلكترونية مع الدفع الإلكتروني في الفنادق

خطة «السياحة»: ٢,٥ مليون قادم ٤٠ بالمئة منهم من السياح إلى البلاد و٤,٥ ملايين ليلة سياحية هذا العام

فادي بك الشريف

بين مدير الجودة والرقابة السياحية في وزارة السياحة زياد البلخي لـ«الوطن» أن مشروع المنصة الالكترونية لمنح سمات الدخول للقادمين إلى سورية أصبح جاهزاً على أن يتم إطلاقها خلال زمن قصير، لتكون المنصة جاهزة لاستقبال الطلبات من مؤسسات تنظيم الرحلات السياحية، ومن الراغبين بالقدوم إلى سورية من مختلف دول العالم، ومن المواطن السوري الذي يرغب باستضافة الأصدقاء أو الأقارب من الجنسيات المختلفة.

وأكد العمل على المنصة عبر فريق مشترك بين وزارات الداخلية والاتصالات والخارجية والسياحة، والهدف منها تسهيل الحصول على سمة الدخول إلى سورية.

وبينما تخطط وزارة السياحة لهذا العام لدخول ٢,٥ مليون قادم إلى سورية منهم ٤٠٪ سياح، وارتفاع عدد الليالي السياحية إلى ٤,٥ ملايين ليلة، توقع مدير الجودة والرقابة أن يكون للمنصة الإلكترونية دور كبير في زيادة عدد القادمين إلى سورية، لاسيما أن هذا المشروع يأتي ضمن إطار العمل الحكومي في التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات.

وقال: يأتي دور وزارة السياحة الإشرافي على مؤسسات تنظيم الرحلات السياحية في بناء وإدارة الجزء من المنصة المتعلق بهذه المؤسسات وإجراءات تقديم طلباتها للسياح والارتباط مع نظام منح سمات الدخول لدى إدارة الهجرة والجوازات ومنصة خدمة المواطن، للحصول على سمة الدخول لهذه الطلبات خلال زمن محدد وتجاوز الإجراء الورقي بما يحقق كفاءة الإجراء.

ونوه بأن العمل على إنجاز هذه المنصة قائم وهناك جهود تبذل من جميع المعنيين لإطلاقها قريباً، حيث سيكون بإمكان التقديم لها من مؤسسات تنظيم الرحلات السياحية، إضافة إلى الزوار الراغبين بزيارة سورية من مختلف الجنسيات عن طريق منصة خدمة المواطن من الشركة السورية للاتصالات، ذاكرا أن المنصة تضمن أن يكون الإجراء ضمن وقت زمني محدد، وأيضاً تقدم هذه المنصة إمكانية تقديم المواطن السوري لاستقبال ضيوفه من مختلف الجنسيات.

وأضاف البلخي: تقنياً المعلومات المطلوب إدخالها إلى المنصة تكون ضمن المعايير العالمية وبشكل مبسط وبما يتناسب مع الإجراءات التي تتبعها مختلف دول العالم لمنح سمات الدخول.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس اتحاد غرف السياحة السورية طلال خضير أنه من المتوقع أن تكون المنصة في الخدمة نهاية الشهر بعد إنجاز كل المستلزمات والتجهيزات اللازمة للعمل بها، وفق آلية تنفيذية يتم الإعلان عنها من الوزارة.

ولفت إلى تقديم التسهيلات من وزارة السياحة بهدف زيادة عدد القادمين إلى سورية وإعادة سورية إلى خريطة السياحة العالمية كمقصد سياحي لكل أنواع السياحة بالمشاركة في مختلف المعارض الدولية.

وبين رئيس اتحاد غرف السياحة أن هناك خطة وتوجهاً لتطبيق مشروع الدفع الإلكتروني لمختلف الفنادق من جميع السويات، مؤكداً أن الفنادق الدولية بدأت بتطبيق هذا الموضوع عبر نقاط دفع إلكتروني ليصار لاحقاً إلى تطبيق الآلية على كل الفنادق من مختلف السويات ٤ و٣ نجوم والنجمتين والمطاعم والمنشآت.

وتوقع خضير تطبيق الدفع الإلكتروني لجميع الفنادق حتى نهاية النصف الأول من هذا العام، ما يسهل إجراءات المرتادين بتخفيف الأعباء وسهولة التعامل.

ولفت خضير إلى إقامة معرض للدفع الإلكتروني بجلب تنظيمه الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية بمشاركة مختلف الفعاليات ووجود الفنادق والمطاعم، بهدف الإضاءة على آليات الدفع الإلكتروني الجديدة.

ويشار إلى أكثر من مليوني شخص دخلوا إلى البلاد خلال العام الماضي وقدر عدد الليالي السياحية بـ٣,٥ ملايين ليلة.